

انتفاضة سوق الشيوخ لعام

١٩٣٥ اسبابها وتداعياتها

م.م حميدة مكي فرهود

تربية ذي قار

انتفاضة سوق الشيوخ لعام ١٩٣٥ اسبابها وتداعياتها

م.م حميدة مكي فرهود

المقدمة

تعد الأدوار التي مارستها والمواقف التي سجلتها العشائر تجاه الحكومة عبر العهد الملكي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨)، ومدة حكم الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) من المواضيع التي تستحق الدراسة والبحث، ولاسيما أنها بلغت ذروتها خلال تلك المدة، وجاء اختيار انتفاضة ١٩٣٥ في سوق الشيوخ بعدها واحدة من أهم المواقف التي سجلتها العشائر تجاه الحكومة، وكذلك موقف الحكومة تجاه تلك الانتفاضة اذ جعل منه بداية ظاهرة جديدة للتعامل معها العشائر امتازت بالشدة والحزم، وكان يأس العشائر من الحكومة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتهميش دورها، وإهمال الإصلاحات الاجتماعية، فضلا عن الدور الواضح لعلماء الدين بإصدار المنهج الإصلاحي الأثر الفاعل في قيام هذه الانتفاضة. وقد توزع البحث على ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول: الأوضاع السياسية في العراق بعد وصول الملك غازي إلى السلطة بعد وفاة والده الملك فيصل الأول، ومدى تأثير التجاذبات بين الساسة على زج العشائر في الميدان السياسي، أما المبحث الثاني: فتناول أسباب الانتفاضة وأحداثها، وتداعياتها حتى نهايتها، ويتناول المبحث الثالث: دراسة موقف الحكومة من الانتفاضة، والسياسة التي استعملتها الحكومة العراقية في قمع الانتفاضة، ومساهمة الجيش، والقوات الجوية البريطانية في تنفيذ هذه السياسة، والإجراءات الحكومية تجاه سكان القضاء بعد انتهاء الانتفاضة.

Introduction

The roles played and the attitudes recorded by the tribes towards the government during the monarchy in Iraq (1921-1958), and the duration of the reign of Ggazi Azi (1933-1939) are worthy of study and research, especially as it reached its peak during that period. Souk al-Shuyoukh was one of the most important attitudes recorded by the clans towards the government, as well as the government's attitude towards that uprising, which made it the beginning of a new phenomenon to deal with the tribes, which was characterized by intensity and firmness. The obvious role of scientists Dean issued a curriculum reform in the effective impact of this uprising. The research dealt with three topics, the first one dealt with the political situation in Iraq after the arrival of King Ghazi to power after the death of his father, King Faisal I, and the extent of the impact of the polarization among politicians on the clan involvement in the political field, while the second section, deals with the causes of the uprising and events The third section deals with the government's position on the uprising, the policy used by the Iraqi government to suppress the uprising, the contribution of the army and the British Air Force in the implementation of this policy, and the government's actions towards the residents of the judiciary after the end of the uprising.

المبحث الأول : الأوضاع السياسية ما قبل الانتفاضة

كان الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣)^(١) يأمل بعد دخول العراق في عصبة الأمم المتحدة في تشرين الأول عام ١٩٣٢ أن يستتب الأمن في العراق بعد المعاناة الطويلة التي مر بها من أجل الحصول على الاستقلال، إلا أن العكس قد حدث فقد بدأت متاعب الدولة تزداد بعد ذلك التاريخ اذ شهدت نهاية حكم الملك فيصل الأول وما بعده تطورات، واضطرابات، وأحداث سياسية، وعشائرية انعكست على الأوضاع الداخلية في الألوية العراقية ومنها لواء المنتفك^(٢).

استغل ساسة العراق وفاة الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣ وحداثة ولي العهد غازي^(٣) لنيل المكاسب والوصول إلى السلطة بأي ثمن حتى ولو أدى ذلك إلى خراب البلد ، اذ كان سياسيو العراق يدفعون العشائر إلى الثورات لكي يفرضوا تبديل وزارة بأخرى، وكان الانكليز يشجعون المنازعات والانقسامات، لأنهم انتهجوا سياسة التفرقة لإضعاف العراق والسيطرة عليه، ولا يريدون عراقاً قوياً يتصدى لهم، ويتخلص من نفوذهم.^(٤)

ألقت العشائر العراقية غالبية سكان العراق، وكان الجهل، والفقر، والعوز ينتشر في المناطق الريفية، وتسيد المفهوم الإقطاعي فيها وهذا مختلف عن المدن ذات الحياة العصرية، وعلى الرغم من أن روح التغيير، والثورة، والنقد تستقر في نفوس بعض رؤساء تلك العشائر، وشيوخهم، وقادتهم وكذلك رجال الدين، ولاسيما بعد التطور الدستوري الذي حصل بعد تولي فيصل الأول حكم العراق، وتأسيس جيش وطني وقوة للشرطة في ظل الإدارة الجديدة في الحكومة الوطنية، لكن هذه الحكومة لم تهيأ إي خدمات اجتماعية، أو سياسية لهذه المناطق.^(٥)

وعبر مدة الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢ كانت الدولة من الضعف بحيث لم تستطع مواجهة العشائر وضبطها، وكان الجيش العراقي ضعيفاً ايضاً يفتقر إلى التجهيزات على عكس العشائر التي كانت تمتلك عدداً كبيراً من الأسلحة، تصادمت الدولة بعد وفاة الملك فيصل الأول مع العشائر بخصوص مسألة التجنيد العسكري العام الذي سن من قبل البرلمان في كانون الثاني عام ١٩٣٤ وقد تحدى شيوخ العشائر فكرة التجنيد لأنهم كانوا يخشون التفريط برجال عشائريهم من أصحاب البنية الجيدة.^(٦)

ازداد الوضع العشائري سوءاً، وبذل رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي^(٧) (٢٧ اب ١٩٣٤) قصارى جهده في التلاعب بالانتخابات العامة التي أوصلت أصدقائه ومؤيديه إلى البرلمان، وقلصت عدد ممثلي العشائر، فكانت الطائفة الشيعية هزيلة التمثيل اجمالاً في البرلمان، فقام رجال السياسة الذين قل تمثيلهم في البرلمان ببلورة قضية مشتركة مع زعماء عشائر منطقة الفرات الأوسط بتحريض على الانتفاضة وتقديم الدعم لهم، وقد التقى شيوخ العشائر سرّاً مع مجموعة من الساسة العراقيين البارزين لاسيما حكمت سليمان^(٨) ورشيد عالي الكيلاني^(٩) والهاشمي^(١٠) وجميعهم من حزب الإخاء الوطني المعارضين للحكومة، اذ أصبح حكمت سليمان قناة الاتصال بين عشائر الفرات الأوسط والأدنى وعشائر ديالى لإعلان ثورة عشائرية وشيكة^(١١).

وبعد تسلم جميل المدفعي^(١٢) الوزارة في ٤ آذار ١٩٣٥ والتي عدها خصوم الايوبي امتداداً لوزارته انقلبت المعارضة السلمية إلى انتفاضات عشائرية اذ دمرت جماعة الشيخ عبد الواحد سكر^(١٣) القناطر، والجسور القائمة على الأنهر الممتدة على عموم الفرات بين الفيصلية وأبي صخير لقطع الطريق على الجيش العراقي، وتم حجز الموظفين في بيوتهم، ومقراتهم.^(١٤)

واجتمع مجلس الوزراء في ١٢ آذار من العام نفسه، وقرر ضرب العشائر المنتفضة بالقوة لكن تدخل علماء الدين حال دون ذلك، فأقر مجلس الوزراء الأحكام العرفية إلا أن الملك غازي، قرر عدم الموافقة على استعمال القوة في حل الأزمة^(١٥) وهكذا لم يعد أمام المدفعي غير تقديم استقالته في ١٧ آذار عام ١٩٣٥ إذ اسند ملك الوزارة إلى ياسين الهاشمي (١٧ آذار ١٩٣٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦) لتهدئة العشائر الثائرة^(١٦).

المبحث الثاني: أسباب الانتفاضة إحداثها وتداعياتها

شهد لواء المنتفك في الأعوام ١٩٣٥-١٩٣٧ انتفاضات عشائرية، كانت وراءها أسباب عديدة منها سوء الأوضاع الاقتصادية، والنزاعات على الأراضي الزراعية، أدت دورها في إيقاد الانتفاضة، لان البريطانيين عندما دخلوا لواء المنتفك في تموز عام ١٩١٥ اقتضت سياستهم خلق واسطة بينهم وبين دافعي الضرائب لجمع الرسوم لقاء نسبة معينة من الحاصل، فأوجدت السراكل، ووفروا لهم نسباً معينة مما يجمعونه للسلطة من واردات التمر سميت هذه النسبة (بالسركلة) التي يتم استيفاؤها قبل حق الحكومة، وكانت ثقيلة على الفلاحين فكثرت التذمر على هذه الرسوم لاسيما في عام ١٩٣٥ والتي استغلها الرؤساء (السراكل) مؤكدين للناس بأنهم سيتنازلون عنها بشرط أن تبقى لهم السلطة والقيادة العشائرية، وكان هؤلاء الرؤساء يضمرون التمرد على حكومة ياسين الهاشمي حسب التحالف بينهم وبين عشائر الفرات الأوسط، فاستغلوا انقياد العشائر لهم على أساس التنازل عن السركلة، وأعلنوا مقاطعتهم للحكومة^(١٧).

وشهدت مدينة سوق الشيوخ أواخر شهر آذار عام ١٩٣٥ انتفاضات عشائرية ضد السلطة لاسيما بعد إشاعة تطبيق قانون التجنيد الإلزامي إذ تجمعت من عشائر (البو نجم، الشليشات) من عشائر الأجود ليلة ٢٥ آذار ضد سراكلهم (حاتم الموزان وكريم المحسن) وضد سلطة الحكومة، وفي ليلة ٢٦ آذار تجمهرت عشائر ناحية الجبايش برئاسة إدريس يوسف وأخذت تردد الاهازيج مهددين بالهجوم على مخفر الفهود، كما هددت شرطة مخفر (وانه)، وكان لعشائر حجام النصيب الأكبر في تأجج الأوضاع في سوق الشيوخ لما لها من ثقل عشائري^(١٨).

وقد تجمعت عشائر كرمة بني حسن برئاسة الشيخ حمودة المزيل^(١٩) وقرروا القيام بغارات ليلية على المخفر الموجود في الناحية للضغط على الحكومة من أجل تحقيق مطالبهم من جهة واستنزاف قوة الحكومة من جهة أخرى، فتم مهاجمة مخفر الناحية من قبل العشائر ليلة ٢٨ آذار وأحاطت به من ثلاث جهات، وأخذت ترتفع الأصوات بالاهازيج، لإظهار قوة العشائر^(٢٠).

عمت الانتفاضة أراضي سوق الشيوخ وأخذت بعداً سياسياً شارك فيها المعلمون، وطلبة المدارس، وموظفو الدولة، وكان لهذه الفئات تأثير على الفلاحين، وأصحاب الحرف، من جهة أخرى نشطت حركة شراء الأسلحة من الكويت عن طريق التهريب عبر الصحراء الممتدة بين لوائي المنتفك، والديوانية، وقد أكد مخفر بقضية ذلك عبر تقارير رفعها إلى مديرية الأمن^(٢١).

ونظراً لقلّة قوات الجيش والشرطة الموجودة في مركز اللواء عامة وفي قضاء سوق الشيوخ خاصة، أخذت العشائر تشن غارات ليلية على مراكز الشرطة في القضاء والاعتداء عليها بالأسلحة دون خوف من قوة الشرطة

أو الحكومة^(٢٢) بدأت دوائر الشرطة، والمسؤولين الإداريين في مركز اللواء وفي سوق الشيوخ يتوجسون خيفة مما ستؤول إليه الأوضاع بسبب قوة العشائر، فكانت البرقيات العديدة ترسل من اللواء إلى وزارة الداخلية تحت الحكومة على زيادة قوة الشرطة والجيش من أجل تأديب العشائر بسبب توسع الصدامات في الكرمة، وسوق الشيوخ بين عناصر الشرطة وبين العشائر.^(٢٣)

واجتمع أهالي سوق الشيوخ في ٢ نيسان عام ١٩٣٥ وقرروا إلغاء دور السراكل ورفع المجتمعون مطالب عدة إلى المرجع الديني الشيخ محمد كاشف الغطاء وتلخصت بما يلي : رفع السركلة، عدم مصادرة الأسلحة التي بحوزتهم في أثناء تفتيش دورهم، النكاشة له الحق في أن يترضى مع الملاك عن الملاكية، أن لا يعاقب قاتل اللص، أن لا يعاقب الثائرين ولا تصدر أسلحتهم.^(٢٤)

أرسل المرجع الديني الشيخ كاشف الغطاء رسائل إلى رؤساء العشائر أكد فيها ضرورة توحيد صفوفهم تجاه مطالبهم لجعل الوزارات تستجيب لطلباتهم ، ووجب عليهم الهدوء، والسكينة، وحرّم عليهم القتال فيما بينهم أو مع غيرهم لكن الوضع لم يبق على حاله إذ بدأت بوادر الانتفاضة تظهر^(٢٥) في سوق الشيوخ، وبدت وكأنها لم تكن وليدة ساعتها، بل كانت هناك أسباب وعوامل داخلية وخارجية تصافرت لتؤدي إلى انفجارها في صيف ١٩٣٥، ومن هذه الأسباب والعوامل:^(٢٦)

١- كثرة الضرائب التي كانت تثقل كاهل الفلاح، والطريقة الإستفزازية التي تعتمد في استحصال تلك الضرائب .
٢- ظهور طبقات مثقفة من بين الأهالي، وانتماء اغلب المثقفين إلى الأحزاب السياسية التي أسست فروعاً لها في مركز لواء المنتفك وفي سوق الشيوخ مثل الحزب الوطني^(٢٧) برئاسة عبد الجبار حسون، وظهور نواة للحزب الشيوعي^(٢٨) الذي بدأ ينتشر في الناصرية عن طريق منشوراته التي حملها الى السوق ضياء الدين افندي احد مدرسي ثانوية الناصرية.^(٢٩)

٣- سياسة الحكومة لاسيما رئيس الوزراء ياسين الهاشمي والذي كان يتقرب من طائفة دون الأخرى.^(٣٠)
٤- منع الأهالي من إحياء الشعائر الدينية، وإقامة المواكب العزائية في عاشوراء تخليداً لذكرى فاجعة كربلاء في شهر محرم الحرام، ومراقبتهم في المناسبات الدينية ومواليد ووفيات الأئمة المعصومين عليهم السلام، ومنعهم من التجمعات، وتحذيرهم من إلقاء الخطب التي تؤكد على فاجعة أهل البيت وإقامة تشابهه السبايا، واخذ تعهدات منهم بعدم إقامة مثل هكذا شعائر.^(٣١)

٥- انتفاضة الفرات الأوسط ذات البعد السياسي وتأثيرها على أبناء لواء المنتفك وأبناء سوق الشيوخ ولاسيما ان حركة الفرات الأوسط طالبت برفع الظلم عن الشعب وإعطائه حقوقه وإنصافه.^(٣٢)

٦- فتاوي علماء الدين وتأثر أهالي سوق الشيوخ بها، بعد اجتماع عشائر الفرات الأوسط وبعض من رؤساء عشائر لواء المنتفك، ورفع مطالبهم إلى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، وإصدار ما عرف (بميثاق الشعب)^(٣٣) الذي وقعت عليه عشائر الفرات الأوسط والجنوب.^(٣٤)

وقد حضرت عشائر آل شمس يوم ٤ نيسان ١٩٣٥ إلى ناحية العكيكة، ورفعت الأعلام، وتوجهت إلى مركز الناحية، وقال أبناء عشيرة بني سعيد وأهل الكرمة وايضاً بني خيكان، شعراً وهازيجاً، وعندما علموا بقوة

الشرطة التي قدمت لطردهم، تفرقوا قبل وصولها إلى مركز ناحية العكيكة، كما استعدت عشيرة العمائرة في الجبايش للقتال مع بعضها بعض لوجود خلاقات قديمة بينهم، وقلعت قسم من بسامير الخط الحديدي (الذي كان يمر بالقرب من هذه العشيرة سابقاً). (٣٥)

بعد وصول أخبار انتفاضة الرميثة في ٧ آيار ١٩٣٥ إلى سوق الشيوخ واجتمع رؤساء عشائهم مع رؤساء عشائر الفرات الأوسط، ومنها عشائر الرميثة، واطلعوا على ميثاق الشعب، فأخذهم الحماس فوق رجال الدين ورؤساء العشائر عليه أمام الشيخ محمد كاشف الغطاء مع إخوانهم في الفرات الأوسط. (٣٦)

وقد انتهز فلاحو سوق الشيوخ الفرصة، فقاموا بانتفاضتهم مباشرة بعد يومين من قيام حركة الرميثة الأولى أي في ٩ آيار ١٩٣٥ بزعامة الشيخ ريسان آل كاصد^(٣٧) وأخيه مزهر آل كاصد، والشيخ فهدود الفندي^(٣٨) وهؤلاء هم رؤساء عشائر حجام الذين قاموا بالانتفاضة نتيجة لتعرض الفلاحين لنظام الإقطاع ورد فعل على رفضهم نظام السركلة الذي طالب الفلاحون من الحكومة إنهاءه فلم تستجب لمطالبهم مما أدى إلى تطور الموقف، وتوالت الاجتماعات، وتنازل الشيوخ عن حق السركلة لقاء أن يأتمر الفلاحون بأوامرهم. (٣٩)

وبدأت انتفاضة سوق الشيوخ عندما اندفعت عشائر بني خيكان باتجاه ناحية العكيكة في ٩ آيار ١٩٣٥ فاشتبكوا مع حاميتها في معركة دامية استمرت ست ساعات^(٤٠) ولم تتمكن العشائر في البداية من احتلال مخفر الشرطة، وكان المدافعون عنه من أفراد الشرطة من أبناء عشائر سوق الشيوخ، التفت السيد عذافة السيد علي الياسري إلى الرجال المنتفضين قائلاً ((إنني سأقوم بلف جسمي بكمية من البردي واسكب النفط عليه وأشعله بنفسي وأتقدم بالنار سائراً إلى المركز ليلاً وستوجه الحامية رصاصها نحوي وانتم تحاولون دخول مركز الشرطة من الجهة الخلفية فتحتلون المركز))، ثم قال لهم ((ماذا نقول للعشائر المحيطة بنا أن عشائر الناحية لم تستطع احتلال المركز وإنهاء سلطته فهذا عار علينا))، وانتخى بعضهم لبعض الآخر وكان السيد يردد بين الجموع ((كل حي بالذنية عليه موته))، وما إن حل الموعد ليلاً حتى تقدم السيد الشهيد بطل التضحية الفريدة من نوعها إلى مركز الشرطة المذكور، وعند الاقتراب منه سكب النفط على البردي، فاشتعلت النار، واشتد لهيبها عليه وهو يمشي إلى المركز المذكور، وقد وجه الشرطة رصاص بنادقهم بكثافة نحو الشعلة المتقدة بالنار القادمة إليهم، استغل الثائرون انشغال الشرطة بتوجيه نيرانهم نحو الشعلة وتسلفوا جدران المركز، واحتلوه ثم توجهوا إلى الشعلة، فوجدوه جثة محترقة، وجسمه كله ملئ بالرصاص. (٤١)

وإن العمل البطولي الذي قام به السيد عذافة يدل على بطولة نادرة من نوعها إذ انه جاد بنفسه (والجود بالنفس أقصى غاية الجود) من أجل إن يتخلص أبناء مدينته من الظلم والحصول على الحرية والمساواة، ولكي يبقى اسمه خالداً على مر الأجيال، وكان الأجدر بالسلطات المتعاقبة على إدارة قضاء سوق الشيوخ مطالبة الحكومة بنصب تمثال إلى السيد عذافة أو إطلاق اسمه على احد شوارع القضاء ترميناً للعمل البطولي الذي قام به .

وقد أصيبت الحكومة بصدمة جراء ما حدث بالعيككة، فقامت بتعزيز حامية سوق الشيوخ بالسلاح والعتاد، فأصبحت القوة تتكون من (٤٥) شرطياً وثلاث عشرة رشاشة كما قامت مديرية الشرطة العامة بإرسال صناديق السلاح عبر الطائرات إلى الحامية لكن معظمها وقع بأيدي الثوار أو في النهر فاستعمل ضد الحكومة. (٤٢)

بعد سماع العشائر الأخرى في سوق الشيوخ بسيطرة الثوار على ناحية العيككة تأهبت لمحاصرة مركز القضاء وإسقاطه، عقدت العشائر اجتماعاً في ١٠ نيسان ١٩٣٥ في عشيرة آل حسن، واتفقوا على أن تهاجم عشائر آل حسن، وآل زياد وآل جويبر، والعشائر المتحالفة معها ناحية الكرمة في ١١ نيسان بينما تحاصر حجام والعشائر المتحالفة معها مركز القضاء، هاجمت عشائر آل حسن ناحية الكرمة، وقطعت أسلاك الاتصال، والبرق بين سوق الشيوخ والناصرية لعزل القضاء عن مركز اللواء والمدن الأخرى. (٤٣)

فيما استولت عشائر بني اسد على مركز ناحية الجبايش، واستولت على مركز الحامية، وعلى مركز الشرطة، ومخافر الشرطة المحيطة بالجبايش، واستولت أيضاً عشائر بني حطيظ، والبو شامة، والعميرة، والفهود، على مخافر شرطة الحمار والفهود، ويذكر مدير ناحية الجبايش ((انه بحكم الظروف صرنا مضطرين إلى التسليم حقناً لدماء الشرطة، والموظفين، وعائلاتهم، وهكذا انسحبنا يوم ١٤ أيار ١٩٣٥)). (٤٤)

حاصرت العشائر الثائرة مركز سوق الشيوخ من جميع جهاته، وقطعت الطرق منعاً لمرور الإمدادات إلى القوات المتمركزة فيه، استتجدت حامية مدينة سوق الشيوخ بحكومة مركز لواء المنتفك إلا أنها لم تتمكن من إرسال أي قوة إلى المدينة لاستيلاء العشائر على الطرق البرية والنهرية، فأرسلت طائراتها التي قامت بإلقاء بعض القنابل على تجمعات الثوار لكن ذلك لم يكن له أي تأثير على حشودهم المسلحة المنتشرة بين النخيل المحيط بالمدينة من الجوانب كافة. (٤٥)

أعلنت العشائر يوم ١٤ أيار ١٩٣٥ عن سقوط قضاء سوق الشيوخ بأيدي الثوار فسلم قائم مقام السوق علي كمال نفسه للثوار (٤٦) مع بعض من قوات الشرطة، وتم اقتحام السجن (المكتبة العامة حالياً) وأضرمت النيران بدوائر الحكومة، فأتلفوا السجلات كما استولى الثوار على (٩) رشاشات، وسيارة مسلحة مع محطة لاسلكي فيما فقد الثوار أثناء سيطرتهم على السوق أربعين من رجالهم، وامرأة، وطفل. (٤٧)

وهكذا تمت السيطرة الكاملة على سوق الشيوخ في ١٤ أيار ١٩٣٥، كما استولى الثوار على مخافر الشرطة، ومراكز النواحي لدرجة أن الحكومة اعترفت صراحةً بعجزها عن التصدي والمقاومة، وحاولت بذل الأموال، وإتباع سياسة فرّق تسد، لكنها لم تثن عزم الثوار عن المضي في طريقهم في السيطرة على سوق الشيوخ، أصدرت الحكومة بعد سقوط سوق الشيوخ بيد الثوار بياناً رسمياً جاء فيه ((قامت العشائر المحيطة بسوق الشيوخ ضد السلطة المحلية وحاصرت مراكز الشرطة واستولت على بعضها)). (٤٨)

المبحث الثالث : موقف الحكومة من الانتفاضة

كانت انتفاضة سوق الشيوخ الأخطر بفعل المنطقة المكتظة بالسكان فضلاً عن وعورة الطرق، وإغراق مساحات كبيرة من الأراضي بمياه الفيضانات مما أدى إلى قطع طرق المواصلات بين القرى، والأرياف وبين

مركز اللواء^(٤٩) كما اتسمت الانتفاضة بالشدة والضراوة نتيجة لتسلح أبناء العشائر ب(٥٠٠) بندقية انكليزية قبل بدء الانتفاضة.^(٥٠)

لم تكن انتفاضة سوق الشيوخ سهلة القمع، كما هو الحال بالنسبة لانتفاضة الرميثة، ولم تكن جهود جعفر العسكري^(٥١) وزير الدفاع هي السبب في إنهاء الانتفاضة، بل كانت فتوى المرجع الديني الشيخ محمد كاشف الغطاء، ونداؤه الذي وجهه إلى العشائر وطالبهم فيه الخلود إلى الهدوء والسكينة، ووقف مقاومة الحكومة، وهو السبب أيضاً في عدم توسع الانتفاضة وانتشارها خارج سوق الشيوخ، وقد أثنى ياسين الهاشمي على فتوى الشيخ في رسالة بعثها له يوم ٢٢ آيار ١٩٣٥ تمنى فيها أن يقدر شيوخ العشائر نواياه الحسنة في سبيل إعلاء شأن الدين الإسلامي.^(٥٢)

وقررت الحكومة إرسال حملة عسكرية كبيرة إلى لواء المنتفك لإخضاع القبائل الثائرة بالقوة، وكلف وزير الدفاع جعفر العسكري بالرجوع إلى الناصرية لدراسة الموقف، قابل جعفر العسكري الشيخ منشد آل حبيب^(٥٣) والشيخ موحد الخير الله^(٥٤) والشيخ صكبان العلي^(٥٥) وبقية رؤساء الغراف في سراي الناصرية وأبلغهم بلزوم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الإخلال بالأمن إلى أن تجري المفاوضات مع الحكومة، والشيخ كاشف الغطاء حول المطالب، وأبلغهم بإرسال وفد إلى سوق الشيوخ ليعيدوا أفراد الشرطة وأموري الحكومة بأقرب وقت ممكن.^(٥٦)

كان جعفر العسكري يهدف من وراء التفاوض مع شيوخ العشائر إلى إضعاف قوة العشائر بتفريق شملهم عن طريق استمالة بعضهم إلى جانب الحكومة، وكسب الوقت لحين استكمال الاستعدادات العسكرية في مدينة الناصرية، ووصول الإمدادات العسكرية إلى مركز اللواء، وانخفاض منسوب نهر الفرات، وحصر الانتفاضة في سوق الشيوخ فقط ليتم السيطرة عليها.^(٥٧)

كما طلب رئيس الوزراء ياسين الهاشمي من القوة الجوية الملكية البريطانية إيصال العتاد إلى مركز شرطة المنتفك، والقيام بعرض جوي بطائرات القوة الجوية الملكية، وكان يأمل أن يحدث ذلك تأثيراً معنوياً على شيوخ الناصرية، والشرطة الذين أجرى وزير الداخلية معهم مداولات في الناصرية حول الموقف في سوق الشيوخ.^(٥٨) وقد وصلت قطعات الجيش إلى الناصرية وكانت تتكون من ثمانية أفواج بقيادة بكر صدقي^(٥٩) عملت على قمع الانتفاضة بقسوة، واستمرت في إجراءاتها العسكرية في لواء المنتفك^(٦٠) كما أصدرت الوزارة الهاشمية الأحكام العرفية بإرادة ملكية من الملك غازي رقم ١٨٧ في ٢٥ آيار ١٩٣٥ بعد قمع حركتي الرميثة والسوق^(٦١).

كان موقف الحكومة العراقية والسلطات البريطانية تجاه العشائر المطالبة بحقوقها في سوق الشيوخ والرميثة يحمل الكثير من الشدة، والقسوة، والحقد، إذ عملت على إنهاء الانتفاضة بكل الطرائق والأساليب المتاحة دون مراعاة لحياة السكان، لم تفرق الطائرات عند قصفها للمناطق العشائرية بين طفل، أو امرأة، أو شيخ، أو شاب فكبدت السكان خسائر بالأرواح والممتلكات، وأجبرت الثوار على الاستسلام.

بدأ بعض رؤساء العشائر بتقديم الولاء والطاعة للحكومة وبالأخص عشائر النواشي، والعساكرة، وآل شدود، وآل محينة، وكوت الجار الله، والمطيريات، وتلاههم شيوخ بني أسد بعد استعادة الحكومة لمخافر الحمار

والجبائش، وقدم شيخ آل حسن الولاء والطاعة بنهاية شهر آيار ١٩٣٥^(٦٢) وسلم رؤساء عشائر حجام الثلاثة وهم مزهر الكاصد وأخوه ريسان الكاصد والشيخ فرهود الفندي أنفسهم إلى الجيش، فأمر وزير الداخلية بإبعادهم إلى الرمادي، كما قرر المجلس العرفي مصادرة أملاكهم، وانتزاع الأراضي الأميرية التي كانت تحت تصرفهم، وإسقاطهم من حقوق السركلة^(٦٣)، ودمرت الحكومة مساكن عشائر حجام، ولم تكتف الحكومة بإعلان الأحكام العرفية، بل شرعت بجمع الغرامات المالية من الثوار.^(٦٤)

ووجهت وزارة الداخلية كتاباً سرياً إلى متصرف لواء المنتفك برقم م.ج. ١٧٥٠ في حزيران ١٩٣٥ أكد فيه على:^(٦٥)

- ١- استرجاع الأسلحة والتجهيزات العائدة للشرطة كافة .
 - ٢- إرجاع الأموال المنهوبة والعائدة للحكومة مع الأثاث والسجلات .
 - ٣- استرجاع الأموال المنهوبة العائدة للمواطنين والموظفين .
 - ٤- فرض غرامات مناسبة على الثوار وهي عدد من البنادق .
 - ٥- تهديم القلاع الموجودة لدى العشائر في إنحاء اللواء .
 - ٦- توقيف كل من له علاقة بالانتفاضة أو حرض عليها .
 - ٧- يجب إشغال دور رؤساء العشائر المنتفضين والفارين بواسطة الشرطة وتأسيس مخافر مؤقتة فيها .
- تمكنت متصرفية المنتفك من جمع (١٨٢٧) بندقية من العشائر و ٥٩٠ دينار عراقي من عشائر سوق الشيوخ، و ٩٤٥ دينار من عشائر الجبائش ، كما أعيدت قوة الشرطة النهرية بعد انتهاء الانتفاضة إلى الجبائش في ٢٣ حزيران عام ١٩٣٥ ، كما فرضت غرامات على عشائر البدور (٣٦) بندقية ، واستمرت الشرطة بجمع الغرامات المتبقية على العشائر ، وقد ذكرت جريدة البلاد الإجراءات القاسية التي استخدمتها الحكومة ضد انتفاضة سوق الشيوخ حيث قالت (أنهم أصبحوا عبء لكل العشائر التي تريد الخروج عن النظام وعن سلطة الحكومة).^(٦٦)

وفي الوقت الذي عفت الحكومة فيه عن رؤساء العشائر، فأنها أحالت (٢٢٩) شخصاً من المشاركين في الثورة إلى المجالس العرفية التي أدانت (٧٧) شخص منهم ، كما حكم على (٦٣) شخص بالإعدام ، نفذ في ٩ منهم وخفض عن الباقيين إلى السجن المؤبد ، كما حكم على (٢١) شخص بأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى عشر أشخاص بالسجن لمدة عشر سنوات، وصادرت الحكومة أملاك خمسة منهم.^(٦٧)

واختلف الجميع في تسمية الانتفاضة فمنهم من اسمها (ثورة السوق) ومنهم من اسمها (ثورة ريسان) ، ومنهم من اسمها (ثورة خيكان) ، ومنهم من اسمها (ثورة النكاشة) ، وكل هذه التسميات محلية ، إما الذين كتبوا عنها بشكل تأريخي فأيضاً اختلفوا فيما بينهم حول التسمية فمنهم اسمها (حركة ١٩٣٥) ومنهم من اسمها (انتفاضة ١٩٣٥) ، ولكي تقلل الحكومة من أهمية الانتفاضة، وتحط من شأن القائمين بها فقد سمتها (الاضطرابات الشعبية) أو حركة الشغب في الجنوب.^(٦٨)

وعبرت انتفاضة سوق الشيوخ عن الاستعداد الكبير للتضحية ، والمطالبة بالحقوق، ورفض الاستغلال، والظلم السياسي، والاقتصادي، وروح التلاحم بين أفراد العشائر، والقدرة على مواجهة سلطة الحكومة رغم الفارق في العدد، والتسلح، وبيّنت مدى التكاتف بين أبناء عشائر لواء المنتفك في أنحاء اللواء كافة الذين منعوا بالطرائق شتى القوات الحكومية من التوجه للسوق بهدف القضاء على الانتفاضة ، ثم اقنعوا الثوار بإلقاء السلاح وإنهاء الانتفاضة .^(٦٩)

وبعد انتهاء الانتفاضة وزعت مراكز الشرطة في سوق الشيوخ على النحو التالي^(٧٠)

- ١-معاونية الشرطة ، ولها حق الإشراف على المراكز، ومخافر الشرطة في مركز القضاء وفي النواحي التابعة لها ، ويديرها ضابط شرطة لا تقل رتبته عن ملازم ، ويرتبط به مركز شرطة المدينة والذي يتكون ملاكه من مفوض شرطة وهو مأمور المركز ، ويساعده مفوض ادنى، أو نائب مفوض ، ورئيس عرفاء ، ونائب عريف، وضابطي صف شرطة ، وعدد من أفراد الشرطة المشاة ، والخيالة يتراوح عددهم بين ١٠-١٥ فرداً .
- ٢-مركز شرطة العكيكة ويدير شؤونه مفوض شرطة بعنوان (مأمور المركز) ، يساعده ضابط صف ، ومجموعة من أفراد الشرطة الخيالة والمشاة لا يزيد عددهم على العشرة أفراد .
- ٣-ناحية كرمة بني سعيد ، كان فيها قبل ثورة ١٩٣٥ مخفر شرطة (بناية بسيطة) وغرف صغيرة تستعمل كموقف للمتهمين ، لكن بعد عام ١٩٣٥ بني السراي المحكم (الثكنة كمقر لدوائر الحكومة) ، احتوى السراي الجديد على مركز للشرطة يترأسه مفوض شرطة بعنوان (مأمور مركز) يساعده عريف وعدد من أفراد الشرطة المشاة لا يزيد عددهم عن عشرة أفراد ، ولمأمور المركز واسطة نقل (مشحوف) ومستخدم بعنوان (بلام)، وترتبط مخافر شرطة آل جويبر والمؤمنين بالمركز ، كما تم افتتاح مخفر بسيط في قرية الطار التابعة لناحية كرمة بني سعيد بعد انتهاء الانتفاضة عام ١٩٣٥ .
- ٤-مركز شرطة الجبايش، ويترأس مركز الجبايش مفوض بعنوان (مأمور مركز) ، ويساعده عريف ، وضابطا صف ، وعدد من أفراد الشرطة لا يتجاوز عددهم عشرة أفراد ، وفي ملاك المركز مستخدم بعنوان (بلام) لتسيير واسطة النقل (المشحوف) عند تنقلات مأمور المركز في واجباته الرسمية، وترتبط بمركز الشرطة خمسة مخافر شرطة تنتزع على مناطق الناحية الواسعة، وهذه المخافر هي:^(٧١)
 - ١-مركز شرطة الفهود في قرية الفهود .
 - ٢-مخفر الحمار في قرية الجمار .
 - ٣-مخفر شرطة وانه، في نقطة وانه التي تجمع حولها عشائر بني مشرف ، وعبادة وآل حسن .
 - ٤-مخفر شرطة الجرباسي ، يقع على ضفة هور الجرباسي الجنوبية قريباً من الغبيشية .
 - ٥-مخفر شرطة العبد ، ويقع في أقصى الاهوار الشمالية ، وتتجمع حوله عشائر العمائرة ، وآل فرطوس ، وغيرهم .

بوشير بعد انتفاضة عام ١٩٣٥ ببناء سراي حكومة جديد، ومنيع في سوق الشيوخ، احتوى هذا السراي على مركز للشرطة، إضافة إلى دوائر حكومية أخرى، وقد بوشر بالبناء عام ١٩٣٦، واختير مكان السراي الجديد على نهر الفرات، وتم اختيار هذا المكان لأسباب إستراتيجية منها: (٧٢)

١- لتتمكن الشرطة من السيطرة على العشائر، وصد المهاجمين على المدينة من جهة النهر، والقرى الساكنة على الضفة اليسرى للفرات.

٢- لقطع الطريق وصد هجمات حجاج التي تقع شرق سوق الشيوخ، وهي اخطر عشائر من حيث العدة والعدد.

٣- عدم تشييد هذا البناء وسط المدينة، بل في طرفها الجنوبي الشرقي، وذلك لتسهيل عملية التصدي للقائمين بالهجوم، اذ إن سوق الشيوخ في وقتها كانت تتكون من أربع محلات (مناطق) هي (الحويزة، الخضر، النجادة، البغادة) وكان نهر الرافقية المنشق من الفرات يفصل بين هذا البناء وبين المحلات الأربعة المذكورة، وبعد اكتمال العمل بمقر الحكومة الجديدة والواقع في الجانب الشرقي من المدينة عام ١٩٣٦، زاره رئيس الوزراء ياسين الهاشمي مع رجال الحكومة في سوق الشيوخ واستمع إلى مطالبهم الأهالي.

وقد منح وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني مكافأة إلى بعض العشائر التي ساندت القوات المسلحة، ومكافأة أخرى لأفراد الشرطة الذين ساهموا في القضاء على الانتفاضة عام ١٩٣٥ في سوق الشيوخ (٧٣) وعندما أراد رئيس الوزراء ياسين الهاشمي في آيار ١٩٣٥ منح راتب شهر واحد إلى وحدات الجيش التي اشتركت في الحركات العسكرية التي قمعت انتفاضتي الرميثة والسوق، طلب منه الملك غازي أن يتخذ نفس القرار بحق رجال الشرطة؛ كي لا يبقى مجال للتمييز بين قوى الدولة التي اشتركت في قمع الحركات المسلحة، وبالفعل وافق مجلس الوزراء على ذلك الاقتراح ومنح أفراد الشرطة المكافأة نفسها في حزيران عام ١٩٣٥. (٧٤)

كما منح نوط شجاعة للجنود وللضباط بناءً على الشجاعة الفائقة التي أبدوها أثناء الحركات الفعلية التي جرت في منطقة الفرات الأوسط وسوق الشيوخ، فقد منح المفوض كاظم عبد الله، وعريف الشرطة رحيم عبد طعين نوط شجاعة، كما منح نوط الخدمة الفعلية لجميع الضباط وضباط الصف والجنود والشرطة الذين اشتركوا في الحركات العسكرية الفعلية. (٧٥)

الخاتمة

تعد انتفاضة سوق الشيوخ لعام ١٩٣٥ من أهم الانتفاضات المحلية التي شهدتها جنوب العراق عبر العهد الملكي، وكان العامل الأكبر الذي أدى إلى إعلان الانتفاضة هو انقسام الساسة العراقيين، والذي أدى بدوره إلى انقسام رؤساء العشائر إلى جبهتين متضادتين، واخذ كل منهما ينظر إلى إن مسألة وصول الجهة التي يمثلها للحكم مسألة خاصة ترتبط بمصالح الشخصية وكرامة عشيرته، كانت العشائر هي من عملت على إسقاط الوزارات التي سبقت الوزارة الهاشمية مثل الوزارة الأيوبية والوزارة المدفعية دون أن تتخذ إجراءات رادعة ضدها، فضلاً عن عوامل أخرى كان أهمها العوامل الاقتصادية. كل ذلك وغيره حفز العشائر للقيام بالانتفاضة، واجهت حكومة الهاشمي الانتفاضة بأسلوب مختلف ومتناقض لما كان الهاشمي يتبناه من مواقف، وهو أسلوب الشدة والقمع، اذ لم تترك الحكومة من أسلوب يمكنها من سحق الانتفاضة دون الركون إليه بما في ذلك

استعمل الطائرات البريطانية ، كان التعامل مع المنتفضين يقوم على أساسين رئيسيين الأول يتمثل بأن الانتفاضة جاءت نتيجة لسياسة الين المتبعة بحق المنتفضين السابقين من العشائر ، والثاني إن الحول دون قمع الانتفاضة سيكون باعث لانقضاة أخرى ، الانتقام من العشائر لم ينته بقمع الانتفاضة، بل استمر لما بعد ذلك بما فرض على العشائر من غرامات بقيت تعاني من دفعها سنوات طويلة .

الهوامش

١- الملك فيصل الاول هو فيصل بن الحسين أول ملك على العراق للمدة ١٩٢١-١٩٣٣، وهو احد أبناء الحسين شريف مكة وقائد الثورة العربية الكبرى ١٩١٦، ولد في الطائف، وترعرع في الحجاز، سافر إلى باريس ليمثل والده في مؤتمر الصلح ، عاد إلى دمشق في أوائل عام ١٩٢٠ فتوج ملكاً على سوريا بعدها خلع من حكم سوريا ليتوج ملكاً على العراق بعد مشاورات جرت بين كوكس وبين حكومته ، ساعد في ذلك المرونة التي أبداهها فيصل مع وزير المستعمرات آنذاك ونستون تشرشل Tchurhil . توفي الملك فيصل في (جنيف) في سويسرا في ٨ أيلول ١٩٣٣ فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً عاجلاً في اليوم نفسه لتتويج ابنه غازي ملكاً على العراق. للمزيد من التفاصيل ينظر: كاظم هاشم نعمة ، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٢- فاروق العمر ، دراسات في تاريخ العراق السياسي الحديث ، والمعاصر في ضوء الوثائق العراقية البريطانية ، مطبعة البصائر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٩ .

٣- الملك غازي هو الابن الوحيد للملك فيصل الأول ، ولد بمكة عام ١٩١٢ إنشاء قيادة والده فيصل بن شريف مكة الحملة العسكرية لتأديب محمد بن علي لخروجه على طاعة الدولة العثمانية في عسير لذلك سمي غازي تيمناً بتلك الغزوات ، بعد وفاة والده الملك فيصل الأول في ٨ أيلول عام ١٩٣٣ نصب ملكاً على العراق وتزوج أبنه عمه الملك علي ملك الحجاز الأسبق (السيدة عالية) ، اختلف الملك غازي كثيراً عن والده في طبعة وعلاقاته وأسلوب حياته ، كانت له وجهات نظر سياسية مختلفة عن والده ، قام في سنوات حكمه الأخيرة بإجهاز الانكليز العداء ويفصح عن مشاعره القومية التي تدعوا إلى الوحدة العربية ، توفي في حادث عام ١٩٣٣ ، للمزيد من التفاصيل ينظر : د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، ملف تعليم الملك غازي لعام ١٩٢٤ و٢، و١٤ ؛ ملفات البلاط الملكي ملف المراسلات الخاصة بالملك غازي ، تسلسل الملف ٣٠٠/٢٠ و١٦-١٨ ؛ لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩ ، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ، ١٩٨٧ ؛ مير بصري ، أعلام السياسة العراقية ، ج١، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١ .

٤- صبحي عبد الحميد، إسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مطبعة الأديب البغدادي، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٣.

٥- جواد الظاهر ، تاريخ العراق السياسي الحديث منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ ، ج٢، وزارة الثقافة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٨ .

٦- عديد دويشا ، تأريخ العراق السياسي المعاصر الحقبة الملكية - الحقبة الجمهورية ، ترجمة مصطفى نعمان ، دار المرتضى للنشر ، بيروت ، ١٠١٢ ، ص ٤٥ ؛ عديد دويشا ، عراق الحقبة الملكية ، ترجمة مصطفى لقمان ، دار المرتضى للنشر ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٦٠ .

٧- علي جودت بن أيوب آغا بن محمد ، ولد في الموصل سنة ١٨٨٦ ، درس في المدرسة الرشيدية ، ثم انتقل إلى بغداد فأنضم إلى المدرسة الرشيدية العسكرية ، ثم انضم في عام ١٩٠٠ إلى المدرسة الإعدادية العسكرية ، وانتقل إلى اسطنبول عام ١٩٠٣ ، اذ تخرج منها برتبة ضابط عام ١٩٠٦ ، اختير عام ١٩١٠ ضابطاً في مدرسة صغار الضباط ، التحق علي جودت الايوبي في صفوف ثورة ١٩١٦ ، وعندما انتهى الجيش العربي من احتلال سورية عين حاكماً عسكرياً على حلب ثم البقاع بعد إعلان الملكية في العراق عين متصرفاً لمدينة الحلة في ١٦ تشرين الأول عام ١٩٢١ ، ومتصرفاً لكربلاء في كانون الأول عام ١٩٢٢ ، ومتصرفاً للواء المنتفك في ٣٠ أيار ١٩٢٢ ، عهد إليه منصب وزير الداخلية في وزارة جعفر العسكري (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣) للمزيد من التفاصيل ينظر : مير بصري، المصدر السابق ، ج ١، ص ١٩١ .

٨- ولد حكمت سليمان في مدينة بغداد عام ١٨٨٦ وتخرج من مدرستها الإعدادية الملكية عام ١٩٠٧ ، درس الحقوق في اسطنبول ، أصبح مديراً للمعارف في بغداد في العهد التركي ، عُين مساعداً للوالي ، عضو في حزب الاتحاد والترقي ، عاد في كانون الثاني عام ١٩٢١ إلى بغداد وكان مرشحاً لوزارة المعارف ، عين مديراً للبريد في نيسان عام ١٩٢٢ ، وزيراً للداخلية في ٢٥ تموز ١٩٢٥ . للمزيد من التفاصيل ينظر : عكاب يوسف عليوي الركابي ، حكمت سليمان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ .

٩- رشيد عالي الكيلاني، (١٨٩٢-١٩٦٥) ، هو محمد رشيد عالي بن عبد الوهاب آل سيد مراد القادري الكيلاني ، ولد في بغداد ودرس في مدارسها ، ثم انتمى إلى مدرسة الحقوق ونال شهادتها عام ١٩١٤ ، تولى تدريس الحقوق الجزائية في مدرسة الحقوق ، اختير وزيراً للعدلية في الحكومة الهاشمية الأولى في ٤ آب ١٩٢٤ ، تقلد وزارة الداخلية (٢٦ حزيران ١٩٢٥) ، برئاسة مجلس النواب في ١٦ تموز ١٩٢٥ ، إلف حكومة الدفاع الوطني في ٣ نيسان ١٩٤١ ، وأصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية في ١٢ نيسان ١٩٤١ وقام بالحركة الوطنية المعروفة بأسمه . للمزيد من التفاصيل ينظر : مير بصري ، ج ١، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

١٠- ولد ياسين الهاشمي عام ١٨٨٢ في محلة البارودية في بغداد ، في عام ١٨٩٠ دخل المدرسة الرشيدية العسكرية ، وفي عام ١٨٩٥ دخل المدرسة الإعدادية العسكرية ، خدم في الجيش التركي عام ١٩١٥ ، بعد تعيين الملك فيصل الأول ملكاً على العراق ، عين متصرفاً للواء المنتفك في ٢٩ حزيران ١٩٢٢ حتى استقالته في ١٥ تشرين الأول عام ١٩٢٢ ، ثم أصبح وزيراً لإشغال والمواصلات في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى ، أسس حزب الاخاء الوطني عام ١٩٣٠ ، وفي عام ١٩٣٥ شكل وزارته الثانية والتي

سقطت بانقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ ، لم يعيش طويلاً بعد خروجه من السلطة حيث مات في المنفى ببيروت في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٣٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر : سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ، ج١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٥٦٥ ؛ حسين لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب السياسية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

١١- عديد دويشا ، عراق الحقبة الملكية ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

١٢- جميل المدفعي ، ولد جميل بن عباس في باب لجش في الموصل عام ١٨٩٠ ، ويشير رأي آخر إلى إن جميل ولد في ضاحية نينوى الواقعة على الضفة الشرقية لنهر دجلة ، وصار يكنى بأسم (جميل نينوى) ، كان والده محمد بن عباس ضابطاً في الجيش العثماني ووصل إلى رتبة رئيس يوزباشي (نقيب) ، وهو عربي الأصل من محلة باب الشيخ في بغداد ، بعد بلوغه سن الثانية عشر توفي والده عام ١٩٠٢ ، درس في المدرسة الابتدائية في الموصل ، وبعد تخرجه انتقل مع والدته وأخواته لعيش في بغداد في محلة قنبر علي ، اذ درس في المدرسة الرشيدية العسكرية في اسطنبول وتخرج منها برتبة ملازم ، للمزيد من التفاصيل ينظر : طارق يونس عزيز السراج ، جميل المدفعي ودوره السياسي في العراق ١٨٩٠-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

١٣- هو عبد الواحد الحاج ال سكر ال فرعون ياقوت عبود ابن ابراهيم (١٨٨٠-١٩٥٦) ، شيخ عشيرة آل فتلة ، ولد الشيخ في ناحية المشخاب (ابو صخير) التابع لقضاء المناذرة ، بعد وفاة والده ورث ارض واسعة ، لقد كانت اسهامات الشيخ عبد الواحد بالشان العراقي وضرورة الخلاص من الاحتلال البريطاني مبكرة وبالتحديد بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، شارك في ثورة ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ، اسهم في تأسيس فرع حزب الاستقلال في النجف الاشرف ، وكان احد قادة انتفاضة عام ١٩٣٥ في الفرات الاوسط . للمزيد من التفاصيل ينظر : صالح عباس الطائي ، عبد الواحد الحاج سكر ودوره الوطني حتى عام ١٩٥٦ ، الميزان للطباعة ، النجف الاشرف ، ٢٠١٤ .

١٤- عبد الرزاق الحسني ، إحداه عاصرتها ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٤ .

١٥- يعرب عبد الرزاق الدراجي ، الإحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وأثارها السياسية ١٩٢٤-١٩٥٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٣ .

١٦- انتصار محمود عبد الخضر الدريندي ، الإحكام العرفية في العراق ١٩٣٥-١٩٥٨ (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧ .

١٧- مسلم عوض مهلهل ال داود ، الواقع الصحي في لواء المنفك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١١ ، ص ٢٦ .

١٨- ايناس جبار سعيد الحسيناوي ، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣ ، ص ١٢٧ .

- ١٩- حمودة المزيعل : (١٨٦٥-١٩٨٧) ، شيخ عشيرة آل حسن في سوق الشيوخ ، عين مديراً لناحية آل حسن في سوق الشيوخ ، ثم ممثلاً لسوق الشيوخ في ثلاث دورات برلمانية ، شارك في انتفاضة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥ ، انتمى إلى حزب الأمة الاشتراكي ، توفي الشيخ عام ١٩٥٦ . للمزيد من التفاصيل ينظر : علي صالح الكعبي ، نواب ألوية الحلة ولديوانية والمنتفك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ ، دار الينابيع ، ستوكهولم ، ٢٠١١ ، ص ١٤٢ .
- ٢٠- د،ك،و، الوحدة الوثائقية ، ملف رقم ٨٥٠٥٠ / ٣٢٠٥٠ ، التفتيش الإداري في لواء المنتفك ١٩٣٤-١٩٣٥ ، كتاب سري للغاية من قائممقام سوق الشيوخ إلى متصرف لواء المنتفك حول أوضاع عشائر الكرمة برقم ٩٦ في ٢٨ آذار ١٩٣٥ ، ص ٨ .
- ٢١- د،ك،و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملف رقم ١١٣/١١٥ ، التمردات والغارات ، كتاب مفوض شرطة بصرية الى مديرية امن الحدود الجنوبية ، رقم ٣٩٧ في ٢٧ آذار ١٩٣٥ ، ص ٢٤ .
- ٢٢- شيماء طالب عبد الله المكصوصي ،المنتفك دراسة تاريخية سياسية ١٩٢١-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ ، ص ٩٤ .
- ٢٣- د،ك،و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،البلاط الملكي،ملف رقم ١٠٣٣٤م ،الأمر السياسية في لواء المنتفك، كتاب عدد ٨٨ في ١٥/٤/١٩٣٥،من رئاسة التفتيش الإداري إلى وزارة الداخلية بغداد،رقم ٧، ص ٢٨.
- ٢٤- د،ك،و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملف رقم ٨٥٠٥٠ / ٣٢٠٥٠ ، (التفتيش الإداري في لواء المنتفك ١٩٣٤-١٩٣٥) كتاب مديرية شرطة سوق الشيوخ حول حركات العشائر برقم س/ ٦٥ ، في ١٣ آذار ١٩٣٥ ؛ صباح جايد جاسم ، نشاط الحزب الشيوعي في جنوب العراق ١٩٣٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥ ، ص ٦٧ .
- ٢٥- العراق وقائع وإحداث ١٩١٤-١٩٥٨ ، قسم المعلومات والتوثيق ج ١ ، ط ٢ ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٧٤ .
- ٢٦- د،ك،و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية ،ملف رقم ٧٩١٠ / ٣٢٠٥٠،(طلبات الملاكين) كتاب متصرف لواء المنتفك إلى وزارة الداخلية حول قضايا السراكل والملاكين في سوق الشيوخ في اتموز ١٩٣٥، و١٩٠٠، ص ٤١.
- ٢٧- تأسس الحزب الوطني في (٢ آب ١٩٢٢) في بغداد بزعامة السياسي العراقي جعفر ابو التمن ، وتوقف عن العمل في نفس العام ، استأنف الحزب الوطني نشاطه مره أخرى عام ١٩٢٨ وحصر نشاطه هذه المرة في سبيل تحرير البلاد من النفوذ الأجنبي المسيطر على مختلف جوانب الدولة ، توقف الحزب عن ممارسة أعماله نهائياً في عام ١٩٣٤ . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية ١٩٠٨-١٩٤٥ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٨ .
- ٢٨- ظهرت أول خليه لحزب الشيوعي في الناصرية عام ١٩٢٨ ، ضمت كل من سلمان يوسف سلمان (فهد) وشقيقة داود سلمان ، استطاع فهد استمالة أعضاء الحزب الوطني إليه ليؤسس فرع للحزب الشيوعي

- بالناصرية ، كانت خلية الناصرية أنشط الخلايا الشيوعية في العراق بسبب نشاطاتها ، ظهر أول نشاط للحزب في الناصرية عبر إضراب عام ١٩٣١ ، وظهرت للحزب منشورات في ٢١ شباط عام ١٩٣٣ ، نشط الحزب في انتفاضة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥. للمزيد من التفاصيل ينظر : مؤيد شاکر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٥-١٩٤٩ ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٩٠ .
- ٢٩- شيماء المكصوصي ، المصدر السابق ، ص ١١٢ ؛ عبد الكريم محمد علي ، تاريخ مدينة سوق الشيوخ ، مكتبة الشطري ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٦٨ .
- ٣٠- ايناس جبار سعيد الحسيناوي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .
- ٣١- د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٨٥٠٥ ، (التفتيش الإداري في لواء المنتفك ١٩٣٤-١٩٣٥) ، كتاب مدير شرطة لواء المنتفك إلى مديرية التحقيقات الجنائية حول المواقب العزائية في شهر محرم ١٠ مارس (آيار) ١٩٣٤ ، ص ١٧ .
- ٣٢- سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ، ج ٢ ، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥ ، ص ١٧٤ .
- ٣٣- ميثاق الشعب :احتوى على مقدمة واثنى عشر مادة ، أكد تأهمنود الميثاق على نبذ الطائفية بين أبناء البلد الواحد ، وعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد في الوظائف وفي المناصب ، وإطلاق حرية الصحافة ، وإلغاء الضرائب العديدة التي تفرض على الأهالي ، وإصلاح الجهاز الإداري ، وتدريب الفقهاء الشيعة في كلية الحقوق، وتعديل قانون الانتخابات وعدم تدخل الحكومة فيها ، والاهتمام بمؤسسات التعليم والصحة ، وتعديل قوانين الأراضي ورفع الظلم عن الفلاح الخ . د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٨٥٠٥ ، (التفتيش الإداري في لواء المنتفك ١٩٣٤-١٩٣٥) ؛ ماجد السفاح ، السراي مجمع دوائر الدولة ، بحث لأستاذ ماجد السفاح ، الناصرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢ .
- ٣٤- د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٨٥٠٥ ، (التفتيش الإداري في لواء المنتفك ١٩٣٤-١٩٣٥) ، ص ٢٠ .
- ٣٥- فاروق صالح العمر ، الانقلاب العسكري الأول في العراق ١٩٣٦ في ضوء الوثائق البريطانية ، مجلة كلية التربية ، جامعة البصرة ، العدد/ ٢ ، ١٩٧٩ ، ص ٣ .
- ٣٦- د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ديوان ، ملف رقم ٣٢٠٥٨١٣/١٠٣٩٤ ، الأمور السياسية في لواء المنتفك ، في ٨/٣/١٩٣٤-١٦/٤/١٩٣٥ ، ص ٥٣ .
- ٣٧- ريسان آل كاصد شيخ عشائر حجام في سوق الشيوخ ، ولد في الفضيلية في سوق الشيوخ عام ١٩٠١ ، اشترك في مقاومة البريطانيين في معركة الشعب وفي ثورة العشرين ، استلم ريسان رئاسة العشيرة بعد مقتل والده عام ١٩٢٥ ، وكان ابرز رجال انتفاضة عام ١٩٣٥ ، أصبح نائباً في مجلس النواب لثلاث دورات لانتخابية ، الدورة العاشرة والحادية عشر والثانية عشر ، توفي عام ١٩٦١ . للمزيد من التفاصيل ينظر : علي صالح الكعبي ، المصدر السابق، ص ١٤٢ .

- ٣٨- فرهود الفندي ، احد شيوخ عشائر حجام آل فندي ، ولد في أرياف ناحية العيكة في سوق الشيوخ عام ١٨٨٨ ، أصبح نائباً عن المنتفك في مجلس النواب العراقي في أربع دورات انتخابية هي السابعة والثامنة والخامسة عشر والسادسة عشر ، كان احد قادة انتفاضة عام ١٩٣٥ ، توفي الشيخ في ١٣/١/١٩٦٣ ، للمزيد من التفاصيل ينظر : علي صالح الكعبي ، المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .
- ٣٩- سعاد خيرى ، من تاريخ الحركة الوطنية في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨ ، ج١، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٦٢ .
- ٤٠- صباح غميس كاظم الحمداني ، سوق الشيوخ ماضيها وحاضرها ، دار المرتضى للطباعة، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٢١؛ مسلم عوض مهلهل آل داود، المصدر السابق ، ص ٢٦؛ محمد حسين الزبيدي ، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٨٣ .
- ٤١- يعقوب الحمداني ، أمانى الحياة وفاء سوق الشيوخ ، (د.م) ، (د.ت) ، ص ٣٣ .
- ٤٢- ايناس جبار سعيد الحسيناوي ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ ؛ سعاد خيرى ، المصدر السابق ، ج١، ص ٦٢ .
- ٤٣- طاهر آلا عكلة ، النجف الثانية ، مدينة سوق الشيوخ حاضرة العلم والأدب ، دار السلام ، بيروت، ص ٢٣٥؛ صباح غميس طاهر الحمداني ، المصدر السابق، ص ١٢١؛ انتصار محمود عبد الخضر ، ص ٤٦ .
- ٤٤- حسن علي خلف ، المفصل في تاريخ الناصرية ، ج ٢، دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٢٠٧ .
- ٤٥- عبد الكريم محمد علي ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
- ٤٦- م، و، د، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم ٢٥ م.ن / ٣ ، حركة المنتفك والحالة في سوق الشيوخ ، بريقة رقم ٦٩٦٤ ، في ١٣ / ٥ / ١٩٣٥ ، من مديرية شرطة المنتفك إلى متصرفية لواء الناصرية ، ص ٢٧ .
- ٤٧- شيماء المكصوصي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
- ٤٨- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ، ط ٧ ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١١٦ .
- ٤٩- مسلم عوض مهلهل آل داود ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .
- ٥٠- سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤٦ .
- ٥١- جعفر العسكري ولد في بغداد عام ١٨٨٥ ، وتخرج من مدرستها الحربية ، ثم انتقل إلى الأستانة ليكمل تحصيله العالي في مدرستها الحربية برتبة ملازم ثاني في المشاة عام ١٩٠٤ ، شارك في الثورة العربية التي قادها الشريف حسين ضد الأتراك عام ١٩١٦ وعند تأليف الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠ أصبح وزيراً للدفاع ، قتل في انقلاب عام ١٩٣٦ . للمزيد من التفاصيل ينظر : علاء جاسم محمد ،

- جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق الحديث حتى عام ١٩٣٦ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧ ؛ مير بصري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٩٩ .
- ٥٢- سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٢٧ .
- ٥٣- منشد آل حبيب : شيخ عشائر الغزي ، ولد في الناصرية عام ١٨٧٨ ، تعلم القراءة والكتابة على أيدى الملال في مضيف والده ، شارك في معركة الشعيبة ١٩١٥ وفي ثورة العشرين ١٩٢٠ ، عين عضواً في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ، انتخب عضواً لمجلس النواب لثمان دورات ، توفي عام ١٩٤٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر: علي صالح الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .
- ٥٤- موحال آل خير الله : رئيس عشيرة الشويلات ، ولد في الرفاعي عام ١٨٩٠ ، أصبح عضواً في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ، فاز بأحدى عشرة دورة في مجلس النواب العراقي ، توفي عام ١٩٥٦ ، للمزيد من التفاصيل ينظر : علي صالح الكعبي ، المصدر نفسه ، ص ١٦١ .
- ٥٥- صكبان العلي : شيخ عموم عشيرة خفاجة العدنانية ، أصبح ضابطاً في قوة الشبابة (الليفي) التي تشكلت عام ١٩١٥ ، استمر في وظيفته قائد لقوات خيالة المنتفك حتى عام ١٩١٨ ، حتى استقال من منصبه ليتولى المشيخة بعد ان أصبح والده كبيراً في السن ، أصبح معادياً للحكومة الملكية العراقية واخذ يهاجم الشرطة والمؤسسات العسكرية مما دفع الحكومة إلى قصف عشيرته بالطائرات مما أدى إلى استسلامه في تشرين الثاني عام ١٩٢٢ ، عين عضواً في المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤ ثم أصبح نائباً عن لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي في احد عشر دورة انتخابية ، انضم إلى حزب الإخاء عام ١٩٣٠ ، توفي عام ١٩٦٠ ، للمزيد من التفاصيل ينظر : علي ناصر حسين ، شيوخ وعشائر لواء المنتفك في الوثائق البريطانية، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٨ ؛ علي صالح الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
- ٥٦- عبد الحليم الحصري، الناصرية تاريخ ورجال ، ج٣ ، مؤسسة الرافدين للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٣٦٥؛ حيدر شهيد جبر الخفاجي ، الشرطة في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ٦٦ .
- ٥٧- ايناس جبار سعيد الحسيناوي ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
- ٥٨- نجدت فتحي صفوت ، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، منشورات دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ٩٠ .
- ٥٩- بكر صدقي بن شوقي العسكري (١٨٩٠-١٩٧٣)، ولد في بغداد من أبوين كرديين ، تخرج من الكلية العسكرية التركية في الاستانة عام ١٩٠٨ ، حصل خلال الحرب على رتبة مقدم ، انتمى إلى الجيش العراقي عام ١٩٢١ ، انيطت به مهمة قيادة القوات التي حشدت على الفرات لقمع الانتفاضة العشائرية في نيسان وآيار عام ١٩٣٥ ، قاد انقلاب عام ١٩٣٦ ، اغتيل في الموصل يوم ١١ آب ١٩٣٧ عندما كان مسافراً إلى تركيا . للمزيد من التفاصيل ينظر : نجدت فتحي صفوت ، المصدر نفسه ، ص ٦٠ ؛ مير بصري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢١٥ .

- ٦٠- انتصار محمد عبد الخضر ، المصدر السابق ، ص٤٧ .
- ٦١- عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠٩ .
- ٦٢- يعرب عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٧٢ .
- ٦٣- سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٢٨ ؛ سعاد خيرى ، المصدر السابق ، ص٦٥ .
- ٦٤- محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٩٨ .
- ٦٥- عبد الحليم الحسيني ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٦٩ .
- ٦٦- حسن علي خلف ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٠٩ .
- ٦٧- حامد الحمداني ، المصدر السابق ، ص١٨٥-١٨٦ .
- ٦٨- ماجد السفاح ، بحث بعنوان (السراي) مجمع دوائر الدولة ، المصدر السابق ، ص٣ .
- ٦٩- عبد الزهرة الجوراني ، دور سوق الشيوخ الوطني ضد الوجود البريطاني ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد/٢ ، ١٩٩٩ ، ص١٣٨ .
- ٧٠- عبد الكريم محمد علي ، المصدر السابق ، ص١١٦-١٢١ .
- ٧١- محمد علي جبار عليخ ، ناحية الطار تواكب التطور ، الناصرية ، (د،م) ٢٠١٤ ، ص٣٨ .
- ٧٢- ماجد السفاح ، السراي مجمع دوائر الدولة ، المصدر السابق ، ص٤ .
- ٧٣- قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره السياسي في العراق ١٨٩٢-١٩٦٥ ، شركة در الحوراء للتجارة والطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٤ .
- ٧٤- لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ، المصدر السابق ، ص١٠٢ .
- ٧٥- انتصار محمود عبد الخضر الدريندي ، المصدر السابق ، ص٥١ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ط٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ .

المصادر

أولاً: الوثائق المنشورة وغير المنشورة

- ١- ملف تعليم الملك غازي لسنة ١٩٢٤ و٢ ، و١٤ ، ملفات البلاط الملكي ، ملف المراسلات الخاصة بالملك غازي ، تسلسل الملف ٣٠٠/٢٠ و١٦-١٨ .
- ٢- د،ك،و، الوحدة الوثائقية ، ملف رقم ٨٥٠٥٠ / ٣٢٠٥٠ ، التفتيش الإداري في لواء المنتفك ١٩٣٤-١٩٣٥ ، كتاب سري للغاية من قائممقام سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك حول أوضاع عشائر الكرمة برقم ٩٦ في ٢٨ آذار ١٩٣٥ .
- ٣- د،ك،و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملف رقم ١١٣/١١٥ ، التمردات والغارات ، كتاب مفوض شرطة بصية إلى مديرية امن الحدود الجنوبية ، رقم ٣٩٧ في ٢٧ آذار ١٩٣٥ .

- ٤- د،ك،و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية ، البلاط الملكي ،ملف رقم ١٠٣٣٤ م. ، الأمور السياسية في لواء المنتفك، كتاب عدد ٨٨ في ١٥/٤/١٩٣٥، من رئاسة التفتيش الإداري إلى وزارة الداخلية بغداد.
- ٥- د،ك،و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملف رقم ٨٥٠٥٠ / ٣٢٠٥٠ ، (التفتيش الإداري في لواء المنتفك ١٩٣٤-١٩٣٥) كتاب مديرية شرطة سوق الشيوخ حول حركات العشائر برقم س/ ٦٥ ، في ١٣ آذار ١٩٣٥ ؛ د،ط،و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية ،ملف رقم ٧٩١٠ / ٣٢٠٥٠، (طلبات الملاكين) كتاب متصرف لواء المنتفك الى وزارة الداخلية حول قضايا السراكل والملاكين في سوق الشيوخ في اتموز ١٩٣٥، ١٩.
- ٦- د،ك،و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملف رقم ٨٥٠٥ / ٣٢٠٥٠ ، (التفتيش الإداري في لواء المنتفك ١٩٣٤-١٩٣٥) ، كتاب مدير شرطة لواء المنتفك الى مديرية التحقيقات الجنائية حول المواقب العزائية في شهر محرم ١٠ مارس (آيار) ١٩٣٤.
- ٧- د،ك،و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملف رقم ٨٥٠٥ / ٣٢٠٥٠ ، (التفتيش الإداري في لواء المنتفك ١٩٣٤-١٩٣٥).
- ٨- د،ك،و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ديوان ، ملف رقم ١٠٣٩٤ / ٣٢٠٥٨١٣ ، الامور السياسية في لواء المنتفك ، في ٨/٣/١٩٣٤-١٦/٤/١٩٣٥.
- ٩- م،و،د، ملف رقم ٢٥ م.ن / ٣ ، حركة المنتفك والحالة في سوق الشيوخ ، برقية رقم ٦٩٦٤ ، في ١٣ /٥/ ١٩٣٥ ، من مديرية شرطة المنتفك إلى متصرفية لواء الناصرية .

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- ١- ايناس جبار سعيد الحسيناوي ، سوق الشيوخ ١٩١٥-١٩٥٨ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣.
- ٢- انتصار محمود عبد الخضر الدريندي ، الإحكام العرفية في العراق ١٩٣٥-١٩٥٨ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩.
- ٣- حيدر شهيد جبر الخفاجي ، الشرطة في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ .
- ٤- شيماء طالب عبد الله المكصوصي ،المنتفك دراسة تاريخية سياسية ١٩٢١-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨.
- ٥- صباح جايد جاسم ، نشاط الحزب الشيوعي في جنوب العراق ١٩٣٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥ ، ص ٦٧ .
- ٦- طارق يونس عزيز السراج ، جميل المدفعي ودوره السياسي في العراق ١٨٩٠-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

- ٧- عكاب يوسف عليوي الركابي ، حكمت سليمان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ .
 - ٨- مسلم عوض مهلهل ال داود ، الواقع الصحي في لواء المنتفك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة ذي قار ، ٢٠١١ .
 - ٩- يعرب عبد الرزاق الدراجي ، الإحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وأثارها السياسية ١٩٢٤-١٩٥٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٩ .
- ثالثاً: الكتب العربية والمعرّبة**
- ١- العراق وقائع وإحداث ١٩١٤-١٩٥٨ ، قسم المعلومات والتوثيق ج ١ ، ط ٢ ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٧٤ .
 - ٢- جواد الظاهر ، تاريخ العراق السياسي الحديث منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ ، ج ٢ ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ٢٠١٣ .
 - ٣- حسين لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب السياسية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
 - ٤- حسن علي خلف، المفصل في تاريخ الناصرية ، ج ٢ ، دار الفحاء للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٤ ،
 - ٥- سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ، ج ١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ .
 - ٦- سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ، ج ٢ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ .
 - ٧- سعاد خيرى ، من تاريخ الحركة الوطنية في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨ ، ج ١ ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ .
 - ٨- صبحي عبد الحميد ، إسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، مطبعة الأديب البغدادي ، بغداد ، ١٩٨٣ .
 - ٩- صباح غميس كاظم الحمداني ، سوق الشيوخ ماضيها وحاضرها ، دار المرتضى للطباعة ، بيروت ، ٢٠١٣ .
 - ١٠- صالح عباس الطائي ، عبد الواحد الحاج سكر ودوره الوطني حتى عام ١٩٥٦ ، الميزان للطباعة ، النجف الاشرف ، ٢٠١٤ .
 - ١١- طاهر آلا عكلة ، النجف الثانية ، مدينة سوق الشيوخ حاضرة العلم والأدب ، دار السلام ، بيروت ، ص ٢٣٥ ؛ صباح غميس طاهر الحمداني .
 - ١٢- لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩ ، مكتبة البقطة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧ .
 - ١٣- مير بصري ، إعلام السياسة العراقية ، ج ١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ .
 - ١٤- مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٩ .
 - ١٥- مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٥-١٩٤٩ ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٣ .

- ١٦- محمد علي جبار عليخ ، ناحية الطار تواكب التطور ، الناصرية ، (د.م) ٢٠١٤.
- ١٧- نجدت فتحي صفوت ، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، منشورات دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣.
- ١٨- عبد الكريم محمد علي ، تاريخ مدينة سوق الشيوخ ، مكتبة الشطري ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٦٨ .
- ١٩- عديد دويشا ، تأريخ العراق السياسي المعاصر الحقبة الملكية - الحقبة الجمهورية ، ترجمة مصطفى نعمان ، دار المرتضى للنشر ، بيروت ، ٢٠١٢ .
- ٢٠- عديد دويشا ، عراق الحقبة الملكية ، ترجمة مصطفى لقمان ، دار المرتضى للنشر ، بيروت ، ٢٠١٢.
- ٢١- علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق الحديث حتى عام ١٩٣٦ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧ .
- ٢٢- عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ ، ط ٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٥.
- ٢٣- عبد الزهرة الجوراني ، دور سوق الشيوخ الوطني ضد الوجود البريطاني ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد/ ٢ ، ١٩٩٩.
- ٢٤- علي صالح الكعبي ، نواب ألوية الحلة ولديوانية والمنتفك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ ، دار الينابيع ، ستوكهولم ، ٢٠١١.
- ٢٥- عبد الرزاق الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية ١٩٠٨-١٩٤٥ ، بغداد ، ١٩٧٨ .
- ٢٦- عبد الرزاق الحسني ، إحداث عاصرتها ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٩٢.
- ٢٧- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ، ط ٧ ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- ٢٨- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ، ط ٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- ٢٩- علي ناصر حسين ، شيوخ وعشائر لواء المنتفك في الوثائق البريطانية ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ٣٠- عبد الحليم الحصيني ، الناصرية تاريخ ورجال ، ج ٣ ، مؤسسة الرافيدين للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٣ .
- ٣١- فاروق العمر ، دراسات في تأريخ العراق السياسي الحديث ، والمعاصر في ضوء الوثائق العراقية البريطانية ، مطبعة البصائر ، بيروت ، ٢٠١٣ .
- ٣٢- قيس جواد علي الغريزي ، رشيد عالي الكيلاني ودوره السياسي في العراق ١٨٩٢-١٩٦٥ ، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٦.
- ٣٣- كاظم هاشم نعمة ، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨.
- ٣٤- يعقوب الحمداني ، أمانى الحياة وفاء سوق الشيوخ ، (د.م) ، (د.ت).

البحوث

- ١- ماجد السفاح ، السراي مجمع دوائر الدولة ، بحث لأستاذ ماجد السفاح ، الناصرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢.
- ٢- فاروق صالح العمر ، الانقلاب العسكري الأول في العراق ١٩٣٦ في ضوء الوثائق البريطانية ، مجلة كلية التربية ، جامعة البصرة ، العدد/ ٢ ، ١٩٧٩ ، ص ٣ .

